

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملتقى الدولي حول : شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك

الجزائرية في ضوء التجارب الدولية.

المنظم من طرف

جامعة الحاج لخضر-باتنة01-

كلية العلوم الإسلامية

بالتنسيق مع المجلس الإسلامي الأعلى .

تجربة بنك الجزائر الخارجي في مجال الصيرفة الإسلامية



من إعداد:

د. / عبد الناصر براني .

ط.د / ميجي معاذ

أستاذ محاضر-أ

طالب دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

المقدمة :

شهد النظام المالي والمصرفي الجزائري تطورات كبيرة ، جراء مختلف الأزمات الهيكلية والظرفية التي واجهت النظام المصرفي الجزائري، حيث ساهمت في بداية توطين الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مكوناتها الربحية والغير ربحية، رغم التردد الكبير من قبل السلطات العليا في التأخر في توطين لدواعي سياسية وإيديولوجية، تم اعتماد الصيرفة الإسلامية بديلا تنمويا ، ومع توفر الإرادة السياسية الجادة، وضع النظام 02-18 المتعلقة بالصيرفة التشاركية في 04 نوفمبر 2018م ، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية من طرف المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، حيث يعتبر أول إطار قانوني خاص بالمعاملات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، لكنها لم تفعل آليات هذا القانون، حتى جاء النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي أصدر بتاريخ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .

كما يتضمن النظام المصرفي الجزائري نشاط بنكيين خاصيين في مجال الصيرفة الإسلامية (بنك البركة ، وبنك السلام)، وشبابيك ونوافذ إسلامية في البنوك العمومية الستة ، من أهم هذه البنوك بنك الجزائر الخارجي -BEA- أحد أهم وأكبر البنوك العمومية في الجزائر .

إشكالية البحث:

إنطلاقا من ذلك يحق لنا طرح سؤال إشكالية البحث : ماهي المنتجات التمويلية والاستثمارية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي -BEA- ؟

أولا :/ تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي :

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الستة العمومية المتواجدة في الجزائر ، ومن بين البنوك المتخصصة في تمويل التجارة الخارجية ومختلف التعاملات المالية مع الخارج خاصة في مجال الضمانات البنكية، ولذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أوجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية.

1- /نشأة بنك الجزائر الخارجي: يعتبر تأسيس بنك الجزائر الخارجي الحلقة الأخيرة من إجراءات التأمين التي قامت بها الدولة الجزائرية، وكان ذلك في الفاتح من أكتوبر عام من 1969 بموجب لأمر 67- 204 المؤرخ في 01/10/1967 ويعتبر شركة وطنية خاضعة لقانونها السياسي القانون التجاري والبنك الخارجي الجزائري هو بنك ودائعي أنشأ لمدة محددة ولا يتم حله إلا بمقتضى نص تشريعي ويقدر رأس ماله عن طريق الاحتياطات بناء على مداولة مجلس الإدارة ومصادقة بقرار الوزارة وقد ورد (05) بنوك أجنبية تتصل فيما يلي: القرض الليوني

credit lyonnais، المؤسسة العامة societ generalee، قرض الشمال credit nord، البنك الصناعي banque industrielle، بنك باركيز bare claise¹.

وقد ترسخت عمليات البنك منذ 1970 والذي يضم حسابات الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر مثل سونوطراك، نفطال، الشركة الوطنية للصلب والحديد، النقل البحري، وبالتالي فهو مكلف بتقديم كل الخدمات الخاصة بها.

وفي إطار أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 تحول بنك الخارجي إلى شركة ذات أسهم (شركة مساهمة) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وأصبح البنك يسير وفق نظام الاقتصاد الحر، ويساهم بنك الجزائر الخارجي في رأسمال عدة بنوك خارجية منها: البنك العربي الدولي، البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية، البنك الدولي عبر القارات، اتحاد البنوك العربية في فرنسا ولندن UBAF، يبلغ رأس مالي بنك الجزائر الخارجي حاليا: 230 000 000 000,00 دج. تبلغ أصوله المصرفية 280,45 154 689 248 280 دج².

2- /الصيرفة الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي: أطلق بنك الجزائر الخارجي منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية في 31 ديسمبر 2021، حيث تم إفتتاح أول شبك للصيرفة الإسلامية بوكالة عميروش 012 بالجزائر العاصمة تحت إشراف المدير العام و إدارات البنك وأعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة للمالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، والهيئة الشرعية الخاصة بالبنك. ليشرع البنك في إفتتاح مختلف الشبائيك على مستوى العديد من الوكالات والتي بلغت لحد الآن 29 شبك صيرفة إسلامية موزع على الوكالات المصرفية للبنك، ويعتزم البنك مواصلة ها المسعى للبلوغ، قبل نهاية السنة الوصول إلى 44 شبك على مستوى وكالات بنك الجزائر الخارجي، كما بلغت إجمالي قيمة المدخرات في شبائيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك ككل 10 ملايين دينار جزائري. كما يقدم البنك 07 منتجات، 04 منتجات إدارية واستثمارية، 03 منتجات تمويلية، وعزم بنك الجزائر الخارجي إطلاق منتجات جديدة مع بداية السنة القادمة ثلاث منتجات جديدة للمهنيين والمؤسسات، تتمثل في كل منتجات " إجارة المنتهية بالتملك للمعدات والعتاد المتحرك" و " مرابحة السلع" وتمويل السلم" ومنتج إداري يتعلق ب" حساب إسلامي بالعملية الصعبة" كل هذه المنتجات مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والهيئة الشرعية للبنك³.

¹ وثائق ومستندات ببنك الجزائر الخارجي وكالة باتنة 054.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي 2020، موقع بنك الجزائر الخارجي، www.bea.dz، يوم 28/09/2022، على الساعة 18:00.

³ تصريح المدير العام لبنك الجزائر الخارجي في إفتتاح شبك الصيرفة الإسلامية وكالة المدية، بنك الجزائر الخارجي يوم 11 أوت 2022.

ثانياً:-/منتجات الاستثمار التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي.

يقدم البنك 04 منتجات استثمارية المتمثلة في المضاربة الشرعية بحسابات متعددة وهيا كالتالي⁴:

1- /الحساب الجاري الإسلامي: وهو حساب موجه لمختلف المتعاملين الاقتصاديين (تجار، مهنيين، مؤسسات) لإدارة مختلف معاملتهم البنكية المعتادة، تلقي الودائع، دفع مختلف الإلتزامات دون قيود وبكل أريحية.

كما يسجل في هذا الحساب مختلف العمليات البنكية التالية:

- ✓ الإيداع والسحب.
- ✓ إيداع الشيكات.
- ✓ تسديد الشيكات الصادرة.
- ✓ التحويلات الواردة والصادرة.
- ✓ تحصيل البنك للأوراق التجارية.
- ✓ دفع الشيكات
- ✓ تحصيل المبالغ المستحقة وغيرها من الرسوم والعمولات.
- ✓ أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك.

2- /حساب وديعة إسلامي للأفراد: وهو منتج للأفراد سواء المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر، ويقوم هذا الحساب بإستلام ودفع الأموال لمختلف الإلتزامات، ويسجل هذا الحساب العمليات التالية:

- ✓ الإيداع والسحب.
- ✓ إيداع الشيكات.
- ✓ التحويلات الواردة والصادرة.
- ✓ تحصيل المبالغ المستحقة وغيرها من الرسوم والعمولات.
- ✓ أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك.

3- /حساب التوفير الإسلامي: وهو منتج استثماري للأفراد أو للمؤسسات، منح هذا الحساب حرية الإيداع والسحب في أي وقت وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.، حيث تترك الودائع تحت تصرف البنك لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق الأرباح.

⁴ موقع بنك الجزائر الخارجي <https://www.bea.dz>، يوم 28/09/2022، على الساعة 19:19.

تعتمد هذه العملية على عقد المضاربة وهي مشاركة بين الزبون صاحب الأموال (رب المال) والبنك (المضارب) الذي يملك الخبرة والإحترافية، التي تمكنه من تسيير وإستثمار الأموال المودعة، ويتم توزيع عوائد الأرباح المحققة من هذه الإستثمارات بينكم وبين البنك حسب نسب توزيع الأرباح المتفق عليها، وتضاف لرصيد الزبائن بعد نهاية كل سنة.

ويسجل هذا الحساب العمليات التالية:

- ✓ الإيداع والسحب.
- ✓ التحويلات الواردة والصادرة.
- ✓ أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك.

خصائص حساب التوفير الإسلامي:

- ✓ إيداع مبلغ إستثمار من 10 000 دج فما فوق.
- ✓ مبلغ التوفير غير مسقف .
- ✓ سحب وإيداع الأموال في أي وقت.

عوائد حساب التوفير الإسلامي: يتم تحديد حساب التوفير الإسلامي حسب مبلغ الإيداع وفترة ووفقا لقيمة الأرباح المحققة في عمليات التمويل مع تطبيق نسبة توزيع الأرباح التالية:

حصة الزبون	حصة البنك
60 %	40 %

4- حساب الوديعة الاستثمارية المطلق الأجل: وهي منتج إستثماري موجه للأفراد والشركات، حيث يمثل حساب الوديعة الاستثمارية المطلق الأجل الأموال المجمدة خلال فترة متفق عليها يوم الإكتتاب.

الودائع تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض إستثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

تعتمد هذه العملية على عقد المضاربة وهي مشاركة بين الزبون صاحب الأموال (رب الأموال) والبنك (المضارب) الذي يملك الخبرة والإحترافية التي تمكنه من تسيير وإستثمار الأموال المودعة.

كيف يمكن الاستفادة من هذا الحساب:

- ✓ أن تكون صاحب حساب وديعة إسلامي للأفراد أو حساب جاري إسلامي للمؤسسات مفتوح لدة بنك الجزائر الخارجي.

- ✓ إمضاء طلب التجميد مع تقييد مبلغ الوديعة ومدة الاستثمار.
- ✓ إمضاء إتفاقية حساب الوديعة الاستثمارية المطلق الأجل.

خصائص حساب الوديعة الإستثمارية المطلق لأجل:

- ✓ تبدأ مبالغ الإستثمار من 50 000 دج فما فوق.
- ✓ فترات إستثمار متعددة تتراوح بين (03 إلى 60 شهرا فما فوق)
- ✓ مبلغ الاستثمار غير محدد.

عوائد حساب الوديعة الاستثمارية مطلق الأجل:

يتم توزيع عوائد الأرباح المحققة من هذه الاستثمارات بين الزبائن والبنك حسب نسب توزيع الأرباح المتفق عليها بعد نهاية كل سنة، ويتم تحديد عوائد حسابات الاستثمار وفق مبلغ الإيداع وفترته من قيمة الأرباح المحققة في عمليات التمويل الإسلامي حسب نسب توزيع الأرباح التالية المعتمدة من قبل البنك:

أجل الإيداع	حصة البنك	حصة الزبون
03 أشهر	%50	%50
06 أشهر	%45	%55
12 شهرا	%35	%65
18 شهرا	%30	%70
24 شهرا	%25	%75
36 شهرا	%20	%80
48 شهرا	%15	%85
60 شهرا فما فوق	%10	%90

ثالثا:-/ منتجات التمويل التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي:

المرابحة للأمر بالشراء: يقدم بنك الجزائر الخارجي صيغة تمويلية واحدة (المرابحة للأمر بالشراء) بعدة منتوجات مختلفة المرابحة (العقارية، السيارات، التجهيزات).

1- / يتضمن عقد المراجعة المعمول عدة بنود أهمها⁵:

أ- / موضوع الاتفاقية: تمثل الإطار التعاقدى العام للتمويل بالمراجعة الممنوحة من البنك إلى الزبون، وفق السقف المالي المرخص به من قبل البنك مضافا إليه هامش الربح والشروط والأجل المتفق عليها بين الطرفين والمحددة ضمن الشروط الخاصة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.

يجب على الزبون أن يقدم للبنك لكل عملية مراجعة في إطار التمويل الموضوع هذه الاتفاقية وعدا وأما بالشراء يبين فيه مبلغ العملية، وثمان المراجعة ونسبة الربح المتفق عليه ومواعيد التسديد.

تنفيذا للاتفاقية، يبيع البنك للزبون الذي يوافق على (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) محل الفاتورة أو الفواتير والتعهد والأمر بالشراء المرافقة بهذه الاتفاقية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ منها.

ب- / استعمال التمويل: يتم التمويل بتسديد البنك ثمن (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعات) للمورد وكذا كافة المصاريف التي يوافق على تحملها في حدود المبلغ المذكور في الشروط الخاصة بهذه الاتفاقية، وهذا بعد تسلم الوثائق اللازمة المتعلقة بها.

يلتزم الزبون بشراء (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) محل التعهد والأمر بالشراء من البنك بنفس المواصفات المذكورة في الفواتير كما يلتزم بعدم الرجوع على البنك بخصوص أي عيب أو خلل في (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع، أو البضاعة)، يعتبر الزبون المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) محل هذه الاتفاقية وكذا مطابقتها للقوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها إلا إذ تعذر ذلك

يتم تمويل موضوع هذه الاتفاقية عن طريق سلسلة سندات الأمر بما يعادل مبلغه، تدعم برسالة سقوط الأجل في حالة عدم تسديد الأقساط في آجالها

يتم إثبات الدين وتسديده حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك على حساب الزبون.

ج- / هامش الربح: يدفع الزبون للبنك هامش ربح في الشروط الخاصة على أن يحدد بمبلغ في مستند مستقل (عقد المراجعة) المرفق بهذه الاتفاقية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ منه، لكل عملية يتم التوقيع عليها من الطرفين.

د- / كيفية التسديد: يتعهد الزبون بتسديد ثم البيع (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) والرسوم جملة أو بالتقسيط طبقا بما نصا عليه الشروط الخاصة.

يتم التسديد عن طريق حساب الوديعة الإسلامي الممول بإحدى وسائل الدفع المتعامل بها في القطاع البنكي.

⁵ إتفاقية التمويل بعقد المراجعة رقم 14 ، خاصة ببنك الجزائر الخارجي ، الشروط العامة ص : 3-7.

تخصص جميع التسديدات التي يقوم بها الزبون حسب الأولوية التالية: الأقساط المستحقة الأداء، غرامات التأخير إن وجدت، التسديد المسبق للدين.

التسديد المسبق: يمكن للزبون من تلقاء نفسه أن يسدد (خلال مدة العقد) دفعة أو دفعات مسبقة من الثمن المتبقي أو كله، في حالة التسديد المسبق، يمكن للبنك التنازل عن جزء من هامش الربح المتعلق بالأقساط المدفوعة، في حالة التسديد الجزئي، سوف يتم تخصيص المبلغ المدفوع لتسديد مواعيد الاستحقاقات النهائية، ولا يترتب على الدفع المسبق أ غرامة يدفعها الزبون مقابل تنازل البنك عن جزء من هامش ربحه.

غرامات التأخير: يجب أم يلتزم المشتري بجدول الدفع المتفق عليه للتسديد، وفي حالة التأخر في التسديد عن مواعيد الاستحقاق، يصبح المبلغ المستحق حالا بالكامل ومستحق الدفع فورا، وفي حالة عد التسديد الأقساط عن الاستحقاق يحق للبنك أن يفرض على الزبون، بغض النظر عن الوسائل الأخرى المتاحة له لاسترداد ديونه غرامة التأخير في التسديد التي تبلغ 02% من القسط غير المسدد حسب الشروط البنكية العامة لبنك الجزائر الخارجي المعمول بها.

وتجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير في التسديد لن يتم حسابها كدخل لصالح البنك، وإنما يتم إيوؤها في حساب صندوق الخيرات ليتبرع به بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

تعهدات الزبون: يتعهد الزبون باستغلال التمويل في حدود الموضوع الممنوح لغايته، ويلتزم الزبون بتسديد إلتزاماته في أجال استحقاقها، ويتعهد أيضا باسقاط كل حق له في الاعتراض على البنك لتحصيله لديونه ومستحقاته بالوسائل القانونية المشروعة سارية المفعول.

سقوط الأجال وفسخ الاتفاقية: تسقط جميع الأجال المحددة للسداد ويصبح الدين مستحق الأداء حالا ودفعة واحدة، في الجالات التالية، وذلك بعد مضي 15 يوم على إنذار الزبون دون جدوى :

عدم احترام الزبون أحد بنود هذه الاتفاقية.

عدم تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع لأي سبب من الأسباب في الأجال المتفق عليها.

كما يمكن للبنك المطالبة بالتسديد الفوري لجميع الأموال المستحقة وبدون أي إجراء مسبق في الحالات التالية: عدم صحة تصريحات الزبون.

تحويل التمويل لأغراض أخرى مخالفة لموضوع التمويل.

تعرض المال الرهون للتلف أو التدهور الخطير بسبب إهمال الزبون.

توقيف النشاط، إفلاس، تسوية قضائية، توقف عن الدفع، أو كل تغيير متعلق بالوضعية المالية والقانونية للزبون يمكن أن يؤثر سلبا على تسديد التمويل، البيع الودي أو القضائي للمال المرهون .

الامتناع عن الاستلام: إذا لم يحضر الزبون لاستلام (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) في غضون 08 أيام من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية يحتفظ البنك بالحق في إنهاء البيع من جانب واحد دون طلب موافقة الزبون المسبقة في هذه الحالة، سيتم اقتطاع مبلغ الضرر الفعلي الذي ستكبده البنك من خلال إعادة بيع (العقار، السيارة، التجهيزات، السلع أو البضاعة) بما في ذلك جميع المصاريف والتكاليف الفعلية المباشرة من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه الزبون.

الضمانات والتأمينات (التكافلية إن وجدت): يلتزم الزبون بتخصيص كل الضمانات العينية أو المالية أو الشخصية وكذلك التأمينات التي يطلبها البنك والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

المصاريف والحقوق: يتفق الطرفان على أن تكون مصاريف هذه الاتفاقية وكل ملاحقاتها ومصاريف تسجيل العقود والرهون وحقوق وأنعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومافطي البيع بالمزاد، ومختلف مصاريف إجراءات الاتفاقية.

اختيار الموطن: لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنهما، ويبقى هذا العنوان هو المعتبر بالنسبة للزبون، ما لم يشعر البنك الزبون بتغييره.

تسوية النزاعات: يمكن أن تخضع النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بعد التوقيع هذه الاتفاقية في تفسيرها أو تنفيذها للتسوية الودية في حالة، يتم إسناد الاختصاص صراحة إلى المحكمة المختصة إقليميا.

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ توقيع الطرفين.

نسخ الاتفاقية: حررت هذه الاتفاقية في أربع نسخ أصلية باللغة العربية، وقد تسلم كل طرف منها بعد استيفاء إجراءات التسجيل، ويصرح الزبون أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وأنه فهمها واستوعبها استيعابا تاما، وأنه وافق على كل محتواها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا لارجوع عليه.

2/- منتجات المراجعة التمويلية: يقدم بنك الجزائر الخارجي صيغة تمويلية واحدة (المراجعة للأمر بالشراء) بعدة منتوجات مختلفة وهي كالتالي⁶:

أ/- منتج المراجعة العقارية: وهو عقد مرابحة يتم من خلاله شراء البنك للعقار بطلب من الزبون، يمتلكه البنك، ثم يقوم ببيعه للزبون مع هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث

⁶ موقع بنك الجزائر الخارجي <https://www.bea.dz>، يوم 28/09/2022، على الساعة 19:30.

يسدد الزبون التمويل على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة. وهو منتج موجه للخواص والمهنيون وأرباب العمل، يمكنهم من الحصول على تمويل وإمتلاك سكن بتمويل يصل إلى 90 % من قيمة الأصل العقاري.

الشروط الأهلية والتمويلية للمرابحة العقارية: وتتضمن الآتي⁷:

أ- / الشروط الأهلية: تمويل المرابحة العقارية موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية (مقيمين أو غير مقيمين).
- بالغين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم.
- أعمارهم 70 سنة على الأكثر يوم تقديم طلب التمويل.
- التمتع بالأهلية القانونية للحصول على التمويل.
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد محدد المدة، أو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص منذ سنة على الأقل).
- لديهم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- حائزين على الأقل 10 % من إجمالي قيمة العقار الذي يمثل هامش الجديدة.

ب- / الشروط التمويلية ومدته:

يمنح بنك الجزائر الخارجي تمويل وفق للشروط التمويلية والمدة التالية:

- تمويل البنك قد يصل إلى 90 % من التكلفة الإجمالية للعقار.
- مبلغ التمويل يصل إلى 30 000 000 دج كحد أقصى، مع إحترام قدرة الزبون على التسديد، وفقا للأنظمة المعمول بها.
- مدة التمويل تصل إلى 40 عاما.
- هامش الربح المحدد في مرابحة السيارات 6.5 % سنويا من قيمة التمويل الممنوح ، وتدخل ضمن القيمة المقسطة شهريا

ب- / مرابحة السيارات: وهو عقد مرابحة يتم من خلاله شراء البنك لسيارة جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يملكها البنك، ثم يقوم ببيعه للزبون مع هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسدد الزبون التمويل على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة. وهو منتج موجه للخواص والمهنيون وأرباب العمل، يمكنهم من الحصول على تمويل وإمتلاك سيارة جديدة بتمويل يصل إلى 85 % بصيغة المرابحة للسيارات.

⁷ المرجع نفسه.

الشروط الأهلية والتمويلية المرابحة للسيارات: وتتضمن الأتي⁸:

أ- / الشروط الأهلية: تمويل المرابحة للسيارات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية (مقيمين أو غير مقيمين).
- بالغين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم.
- أعمارهم 65 سنة على الأكثر يوم تقديم طلب التمويل.
- التمتع بالأهلية القانونية للحصول على التمويل.
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد محدد المدة، أو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص منذ سنة على الأقل).
- لديهم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- حائزين على الأقل 15 % من إجمالي قيمة السيارة الذي يمثل هامش الجدوية.

ب- / الشروط التمويلية ومدته:

يمنح بنك الجزائر الخارجي تمويل وفق للشروط التمويلية والمدة التالية:

- تمويل البنك قد يصل إلى 85 % من التكلفة الإجمالية للسيارة.
- مبلغ التمويل يصل إلى 4 000 000 د ج ، كحد أقصى، مع إحترام قدرة الزبون على التسديد، وفقا للأنظمة المعمول بها.
- مدة التمويل تتراوح بين 12 و60 شهرا.
- هامش الربح المحدد في مرابحة السيارات 8 % سنويا من قيمة التمويل الممنوح، وتدخل ضمن القيمة المقسطة شهريا.

ج- / مرابحة التجهيزات: وهو عقد مرابحة يتم من خلاله شراء البنك لتجهيزات جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يمتلكها البنك، ثم يقوم ببيعه للزبون مع هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسدد الزبون التمويل على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة، وهو منتج موجه للخواص والمهنيين وأرباب العمل، يمكنهم من الحصول على تمويل وإمتلاك مجموعة واسعة من الأجهزة والمعدات الجديدة (أجهزة كهربومنزلية، أثاث منزلي، حاسوب، وما إلى ذلك) بتمويل يصل إلى 85 % بصيغة المرابحة للسيارات.

⁸ موقع بنك الجزائر الخارجي <https://www.bea.dz>، يوم 28/09/2022، على الساعة 19:30.

الشروط الأهلية والتمويلية لمرابحة التجهيزات: وتتضمن الأتي⁹:

أ- /الشروط الأهلية: تمويل مرابحة التجهيزات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية (مقيمين أو غير مقيمين).
- بالغين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم.
- أعمارهم 65 سنة على الأكثر يوم تقديم طلب التمويل.
- التمتع بالأهلية القانونية للحصول على التمويل.
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد محدد المدة، أو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص منذ سنة على الأقل).
- لديهم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- حائزين على الأقل 15 % من إجمالي قيمة التجهيزات الذي يمثل هامش الجدوية.

ب- /الشروط التمويلية ومدته:

يمنح بنك الجزائر الخارجي تمويل وفق للشروط التمويلية والمدة التالية:

- تمويل البنك قد يصل إلى 85 % من التكلفة الإجمالية للتجهيزات.
- مبلغ التمويل يصل إلى 1 500 000 دج كحد أقصى، مع إحترام قدرة الزبون على التسديد، وفقا للأنظمة المعمول بها.
- مدة التمويل تتراوح ما بين 12 و32 شهرا.
- هامش الربح المحدد في مرابحة التجهيزات والمعدات 8 % سنويا من قيمة التمويل الممنوح، وتدخل ضمن القيمة المقسطة شهريا

الخاتمة:

⁹ موقع بنك الجزائر الخارجي <https://www.bea.dz>، يوم 28/09/2022، على الساعة 19:30 .

من خلال هذه الدراسة التي تناولت تجربة بنك الجزائر الخارجي في الشباك الإسلامي ومختلف المنتجات التمويلية والاستثمارية للصيرفة الإسلامية ، وقد استخلص جملة من النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- تجربة بنك الجزائر الخارجي تجربة ناشئة في مجال الصيرفة الإسلامية تحتاج لمزيد من الفترة الزمنية، حتى يمكننا دراستها بشكل عميق حتى يتسنى لنا تقييم أداء عمل نافذة الصيرفة الإسلامية في البنك.
- 2- /حصر منتجات نافذة الصيرفة الإسلامية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي في أسلوب وحيد للاستثمار (المضاربة) ، وأسلوب وحيد للتمويل (المرابحة).
- 3- /ضرورة تنوع أساليب التمويل والاستثمار لمنتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي.

التوصيات:

- 1- /العمل على تكوين وتدريب الموظفين والكوادر البشرية لبنك الجزائر الخارجي في فهم طبيعة عقود ومنتجات الصيرفة الإسلامية وكيفية تطبيقها تطبيقا سليما خاليا من الأخطاء التي تمس بالناحية الشرعية للعقود.
- 2- /العمل على تقييم أداء شبك الصيرفة الإسلامية بالبنك من خلال توجيه إستراتيجيات للزبائن والعملاء وقياس مدى رضا العميل بمنتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك.
- 3- /التنسيق مع مختلف الجهات والوصايا ذات علاقة مع منتجات الصيرفة الإسلامية لبناء سياسة تسويقية وتوضيحية بشكل دقيق ومفصل حول منتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي.
- 4- /ضرورة العمل على نشر الوعي بأهمية وخصائص منتجات الصيرفة الإسلامية وأهم مميزات الإختلاف عن منتجات الصيرفة التقليدية لدى عموم وشرائح المجتمع الجزائري.
- 5- /ضرورة التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومخابر البحث العلمي وفرق البحث ومختلف الباحثين في مجال الإقتصاد والمالية الإسلامية من اجل تقديم مقترحات تطويرية لمنتجات وأداء نافذة الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- / موقع بنك الجزائر الخارجي [https:// www.bea.dz](https://www.bea.dz)

2- / التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2020 .

3- / إتفاقية التمويل بعقد المراجعة رقم 14 ، خاصة ببنك الجزائر الخارجي ، الشروط العامة .

4/ تقارير خاصة ببنك الجزائر الخارجي